الاتفاق النووي الإيراني في الإستراتيجية التركية

الدكتور : **زروقـــة اسماعيـــل**
أستاذ محاضر " ب " - كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

الملخص:
تمتاز العلاقات التركية الإيرانية بالتعقيد والتشابك، وذلك بسبب تبنيها استراتيجية التنافس في ظل التعاون، إذ يعتبر كل منهما في أدبيات علم السياسة " بالدولة المفتاحية والمحورية Key and pivotal state"، فهما تتمتعان بنفس الأهمية الجيوبوليتكية، تركيا بوابة إيران إلى الغرب وإيران بوابة تركيا إلى الشرق، وتمتد انعكاسات العلاقة بينهما إلى منطقة الشرق الأوسط ،إن الطرق الدبلوماسية هي الاستراتيجية التي اتبعتها تركيا تجاه البرنامج النووي الإيراني ، فتركيا تقر بأحقية إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية ،و تعتبر أن امتلاك ايران لهذه التكنولوجيا من حق كل الدول، في إشارة إلى الرغبة المستقبلية لحصول تركيا على هذه التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، تكون تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و هو ما عبر عنه "رجب طيب اردوغان" بقوله: "ان ما يذكره الغرب عن السلاح النووي الايراني ما هو إلا مجرد شائعات "، و بالتالي فتركيا تقدم نفسها على أنها دولة مصدرة للاستقرار والأمن ، عوض أن تكون مصدرا للمشاكل و الأزمات ، و هذا نابع من سياسة خارجية مبنية على البراغماتية و الحفاظ على المصالح التركية في المنطقة، كما تسعى جاهدة إلى المحافظة على توازن القوى بينها وبين ايران عن طريق تعزيز العديد من سبل التعاون الاقتصادية، و تغليب منطق المصلحة المشتركة على نقاط الخلاف الموجودة بينهما.

Summary:
Feature of relations between Turkey and Iran is complex and interwoven, Because of the strategy adopted competition under the Cooperation, As the so-called each in the politics literature Key and pivotal state , Have the same geopolitical importance, Turkey is the door of Iran to the west, Iran considers the gate of Turkey to the east , Extending the repercussions of their relationship to the region of the Middle East , That diplomatic ways is the strategy followed by Turkey toward the Iranian nuclear program , Turkey recognizes the right of Iran to possess the nuclear technology for peaceful purposes , It is considered that Iran's possession of this technology is the right of all States , And this is a reference to the future desire for Turkey to obtain these nuclear technology for peaceful purposes, And therefore Turkey presents itself as the country exporting stability and security , And this stems from a foreign policy based on pragmatism and maintaining the Turkish interests in the region , It also seeks to preserve the balance of power with iran, Through the promotion of many ways of economic cooperation , And to give precedence to the logic of the common interest of the points of disagreement between them.

مقدمة:

يعد الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني من المواقف الثابتة التي تسعى الدبلوماسية التركية الى تجسيدها، نظرا لحساسية العلاقة بين البلدين ، فهي مع حق ايران في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ، خاصة و ان تركيا قامت بدور الوساطة في الملف النووي الإيراني عام 2010، كلل بالتوقيع على اتفاق طهران ، كما رحبت أيضا بالتوصل الى الاتفاق الأخير بلوزان السويسرية في افريل 2015، و الذي ترى فيه انه سينهي مرحلة الحصار و العقوبات على ايران، مما سيمكن من فتح مرحلة جديدة للتعاون الاقتصادي بين البلدين، اذ ان تركيا كانت من اكثر البلدان مساعدة لإيران في مرحلة الحصار و العقوبات ، لكن في المقابل تتخوف تركيا من هذا الاتفاق كونه مجرد خدعة إيرانية جديدة لكسب المزيد من الوقت، و الحصول على مكتسبات جديدة، نتيجة لرفع الحضر الاقتصادي، و تحرير الأرصدة المالية، من اجل العودة لتخصيب اليورانيوم بنسب عالية مثيرة للمخاوف، وان هذا الاتفاق سيؤدي الى زيادة النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط ، بهدف الهيمنة و السيطرة، هذا الواقع سيتوجب علينا الإجابة على الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن اعتبار الاتفاق النووي الإيراني مصدر تهديد للمكانة الإقليمية لتركيا؟**

أولا: منطلقات الموقف التركي من البرنامج

ينطلق الموقف الرسمي التركي من البرنامج النووي الإيراني ، من كون تركيا دولة لها تأثير كبير على الصعيدين الدولي والإقليمي، وفي كونها تحمل وزن تاريخي عظيم و موقع جغرافي هام، كما أن لخصوصية منطقة الشرق الأوسط، والصراعات التنافسية الدائمة ،أهمية بالغة في التأثير على بلورة تركيا لموقفها إزاء البرنامج النووي الإيراني ، و هو ما أدى للتوصل الى اتفاق تاريخي كما تصفه اطراف الاتفاق ، و هو ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي باراك أوباما بقوله :" ان هذا الاتفاق يعطينا الفرصة للذهاب باتجاه جديد " لكنه نبه مع ذلك ان هذا الاتفاق ليس قائما على الثقة، بل انه قائم على التحقق ،فالمفتشين قادرين على الوصول الى المنشآت النووية الإيرانية الرئيسية 24 ساعة على 24ساعة ، عكس إسرائيل التي وصفته بالخطأ التاريخي الذي سيسمح لإيران بتزويد "آلتها الإرهابية بالوقود".[1]

1- دعم الحق الإيراني في تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية

ان معاهدة منع الانتشار لعام 1968 ، تؤكد في ديباجتها في فقرتها السابعة على :"المبدأ القاضي بأن تتاح للأغراض السلمية لجميع الدول الأطراف ، فوائد التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية، و ضرورة اشراك جميع الدول الأطراف في هذا المجال ، كما اكدت على حق جميع الدول الأطراف الثابت في تنمية بحث الطاقة النووية ،و انتاجها و استخدامها للأغراض السلمية دون تمييز"، و نصت نفس

المعاهدة في المادة الرابعة على :" حق الدول الأطراف في تبادل المعلومات العلمية و التكنولوجية من اجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، كما الزمت الدول القادرة بالإسهام استقلالا ، او بالاشتراك مع الدول الأخرى أو المنضمات الدولية ، في زيادة تنمية تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية "،[2] ويجب التطرق هنا إلى نقطة حساسة ألا وهي " للأغراض السلمية" (Peaceful Uses) ،التي تكرر استعمالها من طرف جميع الدول، والاتفاقيات والقرارات الدولية ، فالمقصود بكلمة " سلمي" (Non aggressive) هو غير عدواني، نظرا لأن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة يتجهان إلى هذا التفسير، فإن بعض الفقهاء ذهب إلى الأخذ بهذا المعنى وتطبيقه في المجال النووي[3]، و هذا ما يفسر الرؤية التركية للبرنامج النووي الإيراني ، فهي رؤية تنسجم مع ما ذهبت اليه المواثيق و الاتفاقيات الدولية ،فقد دأبت الحكومة التركية باستمرار على القول بأنه من حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية ،واستخدامها في مجال الأهداف السلمية ، وقد برز موقفها هذا بصورة واضحة في السنوات الأخيرة ، فعلى سبيل المثال ذكر رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان سابقا في كلمة ألقاها في الولايات المتحدة الأمريكية :"انه ليس من العدل أن تمتلكوا انتم مئات الأسلحة النووية بينما تقولون لإيران لا"[4] في إشارة واضحة لسياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها الدول الكبرى ، في مسألة الانتشار النووي ،لذا جاء الموقف التركي الرسمي مرحبا بالاتفاق النووي، الذي تم التوصل إليه في فيينا ودخل حيز التنفيذ في 14 جويلية 2015 بين إيران والدول الكبرى، وقد أصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا بتاريخ 3-4-2015 قالت فيه :" نحن سعداء ان نرى توافقا على اطار عام لاتفاق نهائي"، فهنأت فيه الأطراف على جهودهم التي أدت إلى التوصل إلى هذه النتيجة، مؤكدة على ضرورة وأهمية تطبيق كافة بنود هذه الاتفاقية ، وتحقيق الشفافية الكاملة في التعامل مع المجتمع الدولي ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومشيرة إلى أهمية الالتزام بالتطبيق الكامل للاتفاق من اجل إرساء السلام والأمن والاستقرار في المنطقة[5]، وقد علق وزير الاقتصاد و المالية التركي "محمد شيمشك" على أن هذ الاتفاق ،بأنه: "خبر جيد للاقتصاد التركي وسيعطي التجارة البينية والاستثمارات بين البلدين دفعة قوية"، وكذلك فعل وزير الطاقة والموارد الطبيعية "تانريلدز"، الذي أشار إلى أن الاتفاق "تطور إيجابي يفتح باب الاستثمارات أمام إيران وله انعكاسات على أسعار النفط"، كما توالت الردود الرسمية التركية حول مشروع إيران النووي ، وقد جاءت منسجمة و متناغمة مع المواقف التي تم التعبير عنها قبل أشهر قليلة أيضا ، خلال الاتفاق الإطار، المعروف باسم "معايير خطة العمل المشتركة الشاملة" (JCPOA joint comprehensive plan of action) ، الذي أُعلن في 2 أفريل 2015 في مدينة "لوزان" السويسرية، ومع الموقف التركي الرسمي المبدئي من الملف النووي الإيراني ،وهو الموقف الذي يقوم على ضرورة تجنب الخيار العسكري، ويدعم منذ البداية التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي للملف النووي الإيراني؛ ما دام أن برنامج إيران النووي للاستخدامات النووية السلمية المشروعة؛ وليس برنامجا عسكريا لإنتاج أسلحة نووية[6]، فمنذ السبعينيات و الإيرانيون يسوقون برنامجهم النووي على انه

بغرض توليد الطاقة الكهربائية ، و هذا ما يفسره المفاوضات مع الشركات الألمانية و الفرنسية ، من اجل انشاء عدة محطات نووية في مدينة بوشهر بجنوب ايران لتوليد الكهرباء [7]، وقد ترسخ هذا المعطى بشكل واضح من خلال الخطوات التي اتخذتها الحكومة التركية خلال السنوات الماضية، وأهمها:

- رفض العقوبات المفروضة على إيران منذ عام 2006،

- التوسط بين إيران والغرب، وإطلاق عملية تفاوضية بالتعاون مع البرازيل ،لحل الأزمة النووية الإيرانية في عام 2010،

- تحدي العقوبات الأميركية والأوربية التي فرضت على إيران في عام 2010، والتصويت ضد قرار فرض هذه على طهران عندما كانت أنقرة عضوا في مجلس الأمن.

لم يسبق للحكومة التركية أن اعترضت على ضرورة التوصل لاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، ولم تعترض كذلك على حق إيران في تخصيب اليورانيوم محليا، هذا ما تثبته تصريحات وزير الخارجية التركي السابق احمد داود اوغلو ، ان بلاده على استعداد للعب دور الوسيط بين طهران وعواصم الدول الكبرى حول البرنامج النووي الايراني[8]،حيث صرح في نوفمبر 2005 قائلا :" ان تركيا تدعم استخدام ايران للطاقة النووية للأغراض السلمية"، فالموقف التركي يعتبر ان من حق ايران الحصول على الطاقة النووية السلمية؛ ما دام كان موقفها جيدا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، من ناحية المسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب الالتزامات التي تفرضها الوكالة، فضمن هذه المحددات تفسر أنقرة أن الاتفاق الحالي على أنه يأتي في سياق استكمال جهدها الدبلوماسي والتفاوضي الأساسي ، الذي بذلته في المرحلة الأولى من التفاوض عام 2010؛ عندما استطاعت بالتعاون مع البرازيل التوصل إلى اتفاق عرف باسم: "إعلان طهران"، وقد عارضته حينها الولايات المتحدة بقوة.[9]

2- الرغبة في تطوير الشراكة الاقتصادية بين الدولتين

تحتل التجارة الخارجية في الاقتصاد التركي مكانة مهمة ،فهي احد النوافذ التي يطل من خلالها البلد على العالم الخارجي، و قد اتخذت التجارة الخارجية في تركيا مسارات و اتجاهات عديدة، و خضعت عملية دعم السياسة التجارية لاعتبارات مختلفة ، باختلاف الظروف و الأوقات و المراحل السياسية[10] ،و يلخص مدى التعاون التركي الإيراني ما قاله رئيس مجلس الأعمال التركي الإيراني التابع لمؤسسة العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية بيلغين أيغون، أن التعاون بين تركيا وإيران يحمل "أهمية بالغة" بالنسبة للمنطقة[11]، وقال أيغون أيضا: "أن إقامة تركيا علاقات تجارية مع إيران مهم، خاصة في ظل استمرار الانكماش الاقتصادي لدى الدول الأوروبية" ، مشيرا في هذا السياق إلى محاولة

معظم الدول إقامة علاقات تجارية مع هذا البلد، و أوضح أيغون أن التبادلات التجارية بين البلدين شهدت تراجعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وأن قيمة التبادلات انخفضت إلى 13 مليار دولار مع نهاية العام الماضي، بعد أن كان هذا الرقم بحدود 22 مليار نهاية عام 2012، ولهذا يجب "ضرورة العمل من أجل رفع قيمة التبادلات التجارية بين البلدين، لا سيما أنهما يتقاسمان نفس المنطقة الجغرافية، وتربطهما ثقافة مشتركة"، وفي هذا السياق قال أيغون: "يتصدر النفط والغاز الطبيعي والذهب قائمة المواد المتبادلة بين الدولتين، وأثر انخفاض أسعار النفط والغاز بشكل سلبي على صادراتنا".[12]

وتطرق رئيس مجلس الأعمال التركي الإيراني إلى اتفاقية التجارة التفضيلية بين تركيا وإيران، التي دخلت حيز التنفيذ منذ الأول من جانفي من 2015عام ، قائلا: "في حال تم تطبيق هذه الاتفاقية فعليا فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدين"[13]،كما أشار أيغون إلى إمكانية الاستثمار في مجال تشغيل الخطوط الجوية وتشغيل الفنادق، وفي المجال السياحي، ومجال المصارف.

من جانبه أشار رئيس غرفة تجارة تبريز، صمد حسن زادة، إلى إمكانية توسيع الشراكة التركية الإيرانية، مشيرا إلى رغبة إيران في توسيع العلاقات التجارية مع دول الجوار؛ لما لديها من فرص استثمارية كبيرة، خاصة بعد دخول الاتفاق النووي حيز التنفيذ ، و رفع العقوبات الاقتصادية على ايران، مما يتيح للاقتصاد الإيراني حرية في الحركة اكثر من الوقت السابق ، وصرح حسن زادة أيضا، بعزم عدد من رجال الأعمال ورؤساء الغرف الإيرانيين، زيارة العاصمة التركية أنقرة؛ من أجل بحث سبل تطوير العلاقات التجارية بين الجانبين[14].

وبما أن إيران تمتلك ثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، وكذلك رابع أكبر احتياطي من النفط، وثاني أكبر احتياطي من المعادن النادرة، وهي سوق استهلاكية كبيرة تضم حوالي 77 مليون نسمة، وبيئة متعطشة للاستثمارات، يتوقع كثيرون أن تستطيع تحقيق نسبة نمو تصل إلى ما بين 5 إلى 8% سنويا، ولا شك في أن هذه المعطيات تعد عاملا إيجابيا بالنسبة إلى تركيا وذلك من ناحيتين :

أ- زيادة حجم الصادرات ونسب التبادل التجاري مع إيران

كان من شأن العقوبات التي فرضت على إيران، خاصة في عام 2012، إلى أن تؤثر في تراجع التبادل التجاري بين طهران وأنقرة من حوالي 22 مليار دولار عام 2012 إلى حوالي 14.8 مليار عام 2013، وصولا إلى 13.7 مليار دولار عام 2014، وتراجعت إثر ذلك الصادرات التركية من حوالي 10 مليارات دولار عام 2012 إلى حوالي 3.9 مليارات دولار عام 2014؛ أي إن أنقرة خسرت حوالي 6 مليارات دولار بشكل مباشر ،خلال سنتين نتيجة العقوبات المفروضة على إيران[15] ،ان بعودة الاقتصاد الإيراني إلى التعافي ستسمح للمصدرين الأتراك بزيادة صادراتهم من السلع والبضائع إلى سوق ضخمة؛ وهذا من شأنه أن يزيد حجم الصادرات ويقلص العجز وينعش الاقتصاد التركي أيضا؛ نظرا إلى قلة

التكاليف مقارنة بنسبة الأرباح، لاسيما بعدما تأثرت تركيا بفقدان أسواق إقليمية كسوريا وليبيا، أو تراجع الصادرات إلى أخرى كالعراق ومصر؛ علما بأن الأراضي الإيرانية قد تصبح بديلا محتملا عن الخط الملاحي المصري بعدما رفض النظام المصري تجديد اتفاقية الخط الملاحي "الرورو" مع تركيا في 23 من أفريل2014؛ إذ يمكن نقل الشاحنات التركية برًا إلى ميناء بوشهر، ومنه إلى كل من قطر والإمارات (دبي)، ومنهما إلى باقي دول الخليج.

وتطمح تركيا إلى أن تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين من 14 مليارا حاليا ،إلى حوالي 30 مليارا في غضون سنتين؛ كما جاء في الاجتماع الثاني للجنة الاستراتيجية العليا في طهران خلال زيارة اردوغان الأخيرة عام 2015، وهو أمر من الممكن تحقيقه والوصول إليه سريعا مع رفع العقوبات عن إيران؛ خاصة مع دخول "اتفاق التجارة التفضيلية" بين البلدين هذا العام حيز التنفيذ[16].

ب- إمكانية استيراد المزيد من كميات النفط والغاز بأسعار أرخص

يعد النفط و الغاز الإيرانيين أهم منتجين اقتصاديين، فهما مصدران للطاقة الداخلية وكذلك مصدران لجلب العملة الصعبة، فضلا عن كونهما أهم مصدر جيوبوليتكي للقوة الإيرانية، وتلخص مقولة الزعيم الألماني بسمارك هذه الأهمية بجلاء ،حيث يقول بأن «الجغرافيا هي العنصر الدائم في السياسة»[17]، بمعنى ارتباطهما الوثيق بذراع إيران الأقوى في علاقاتها الخارجية :

1- **دور النفط والغاز في البناء الداخلي للدولة إيران:** يشكل النفط والغاز 80% من دخل صادرات إيران بما يؤمن أكثر من 72% من النقد الأجنبي سنويا، إذ من الطبيعي أن يهيئ هذا الدخل لإيران فرصة عظيمة لتكوين نفسها وبناء مستقبلها، مما جعلها قادرة على تمويل برنامجها النووي[18]، في ظل سباق التسلح النووي في منطقة غير مستقرة من الناحية الجيوبوليتكية و مثقلة بالتهديدات.

2- دور النفط والغاز في السياسة الخارجية الإيرانية والصراع مع القوى الكبرى:

يسعى صانع القرار السياسي الإيراني إلى استخدام سلاح النفط والغاز في سياسة إيران الخارجية وفي صراعها مع القوى الكبرى ،عبر استخدامها كأداة ترغيب وترهيب متى ما تعرضت له إيران من ضغوط خارجية، إذ يعرف الإيرانيون تماما الخلافات السياسة التي يمكن استغلالها باستخدام مواردهم الطبيعية ، وتمثلت تلك المعرفة في اعتمادهم على تكتيك يفرض نظام مكافأت وعقوبات يعتمد على مصادر الطاقة، التي يتمتع بها بلدهم مقابل تعاون العالم الخارجي في القضايا الساخنة، كذلك مكنت احتياطات إيران الضخمة من النفط والغاز الطبيعي إيران إلى تحدي الإدارة الأمريكية، ووضع ضغوط متزايدة على نفوذ أمريكا الدولي، حيث أصبحت محاولات الولايات المتحدة

الأمريكية لعزل إيران عن الاستثمارات الأجنبية، وبناء جبهة موحدة يمكن من خلالها مواجهة طموحات إيران النووية أكثر صعوبة، نتيجة الإغراء الذي تمثله تلك الاحتياطات للقوى العظمى المنافسة اقتصاديا للولايات المتحدة،[19] لتقويض قوة الولايات المتحدة الامريكية اتبعت إيران ثلاث استراتيجيات نفطية هي:

الأولى: وضع ضغوط متزايدة على علاقة أمريكا مع الكثير من حلفائها عبر العالم، وأهمهم الإتحاد الأوربي واليابان وباكستان.

الثانية: بناء علاقات استراتيجية مع منافسي الولايات المتحدة الامريكية مثل روسيا و الصين و الهند ، وفي حالتي الصين والهند تعكس هذه العلاقات خصوصا الدور الهام الذي يلعبه النفط والغاز الإيراني في النمو الاقتصادي السريع للبلدين.

الثالثة: أمنت مبيعات تلك السلعتين الاستراتيجيتين مقادير كبيرة من الأموال سمحت للنظام بشراء الدعم السياسي ، مع قيامه بسلسلة من الإجراءات لزيادة حجم وقوة نظامه الأمني ومتابعة العمل في برنامجه النووي المكلف جدا.

ان رفع العقوبات عن إيران خاصة عن قطاعي النفط والغاز ،سيسمح لها بتصدير المزيد من الكميات إلى الخارج؛ وبما أن تركيا دولة تعتمد بشكل شبه كامل على استيراد الطاقة من الخارج، بما يلبي احتياجاتها لتحقيق النمو والتنمية، فإن هذا يعني استيراد المزيد من النفط والغاز الإيراني وبسعر أرخص.

أ - النفط: على الرغم من أن رفع العقوبات عن إيران في هذا المجال سينهي نظام الأفضليات؛ الذي كانت إيران تتبعه لإغراء المشترين بشراء نفطها بسعر أقل، فإن عودة إيران إلى السوق ستؤدي إلى انخفاض أسعار النفط كما هو متوقع؛ وفي ذلك فائدة من دون شك للجانب التركي؛ الذي يدفع ما بين 56 و60 مليار دولار فاتورة للطاقة سنويا[20].

ب- الغاز: يستورد الجانب التركي حوالي 90-95%من صادرات إيران من الغاز، وتشكل حوالي 20% من احتياجات تركيا من الغاز الطبيعي، وتعتبر طهران ثاني أكبر مزود لتركيا بالغاز بحجم 10 مليارات متر مكعب سنويا، تدفع تركيا بموجب اتفاقية وقعت مع إيران في عام 1996 وسارية لمدة 25 علما، سعر الغاز الإيراني بمبلغ يزيد حتى عن سعر الغاز المبيع في السوق (487 دولارا أميركيا لكل ألف متر مكعب من إيران، مقابل 418 دولارا من روسيا، و340 دولارا من أذربيجان)[21].

لقد رفضت طهران دوما تخفيض الأسعار، وكان على الجانب التركي أن يدفع حتى لو لم يستهلك الغاز الإيراني. في الزيارة الأخيرة لرئيس الجمهورية التركية إلى إيران، طرح اردوغان فكرة

استيراد المزيد من الغاز الإيراني؛ إذا خفضت طهران سعر غازها، وهناك من أشار إلى أن طهران قد تخفض السعر لتركيا بنسبة 16%، علما بأن ما طلبته تركيا هو تخفيض بنسبة 32%.

ج - استثمارات قطاع الطاقة: هناك مؤشرات على إمكانية أن يستثمر الجانب الإيراني في مشاريع الطاقة التركية أيضا، وقد سبق لوزير الطاقة التركي أن رحب بمثل هذا الأمر في شهر أفريل الماضي من سنة 2015، مؤكدا أن بإمكان إيران شراء حصة في مشروع نقل الغاز المعروف باسم (TANAP)، والذي ينقل الغاز من بحر قزوين عبر أذربيجان وجورجيا إلى تركيا ،ومن ثم إلى أوروبا ،وتبلغ تكلفته حوالي 20 مليار دولار(37)كما أن تركيا ستعزز دورها كممر لنفط وغاز إيران إلى الخارج لاسيما إلى دول الاتحاد الأوروبي.

د- زيادة حجم الاستثمارات التركية في إيران

ان الشركات التركية في موقع مميز ؛ بحيث يتاح لها أن تكون الأسرع في استغلال وجني ثمار الانفتاح السريع للاقتصاد الإيراني؛ على اعتبار أن لها ركائز سابقة في السوق الإيرانية؛ إذ يوجد في إيران اليوم حوالي 100 شركة تركية ،يعمل غالبيتها في مجال الاستيراد والتصدير، فيما نفذ بعض شركات المقاولات التركية مشاريع بقيمة حوالي 530 مليون دولار[22].

بالنظر لحجم العلاقة الاقتصادية الكبيرة بين كل من تركيا وإيران، وحجم المبادلات التجارية بينهم، فإن العلاقات الاقتصادية بين البلدين سوف تكون أقوى في المستقبل، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار مسألة رفع العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران بعد التوقيع على الاتفاق مع مجموعة 5+1، وهو الأمر الذي قد يقدم فرصة كبيرة لزيادة التعاون في مجالات عديدة اقتصاديا.

3- الحفاظ على الامن القومي التركي

تعد المشكلة الرئيسية التي تعوق التعاون التركي الإيراني هي المشكلة الأمنية، و ان كل من إيران وتركيا قد حاولا لمرات عديدة ،تجاوز هذه الأسباب الأمنية التي تعوق سبل التعاون بينهما، إلا أن النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب في الكثير من الأحيان، للتعاون بين أكبر قوتين إقليميتين في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن امن هذه المنطقة يتمحور حول ثلاثة عوامل أساسية هي:

1- عامل داخلي وطني يتعلق بالدول نفسها في المنطقة .

2- عامل إقليمي يشمل علاقة هذين الدولتين فيما بينهما ، ومدى تأثير ذلك على واقع الامن في منطقة الشرق الأوسط .

3- عامل دولي يتمثل في محاولات الدول الكبرى التدخل الدائم و المستمر في شؤون المنطقة ، و محاولة خلق انظمة امنية للحفاظ على مصالحها[23].

لكن وبعد تطور البرنامج النووي الإيراني وتقدمه، خاصة بعد الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى، أصبح لزاما على تركيا وإيران النظر في إمكانية التعاون بين البلدين أكثر من قبل، وذلك لما قد يهدد سلم وأمن المنطقة ككل ، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية منطقة الشرق الأوسط والصراعات الدائمة فيها، وكذلك التنوع العرقي والديني الذي يعتبر قنبلة موقوته قد تستغل لأغراض التقسيم، فقد أعلنت تركيا وإيران عن رغبتهما تجاوز الخلافات القائمة بينهما فيما يخص بعض الأزمات الإقليمية، وعن إرادتهما تعزيز التبادل التجاري بينهما ورفع قيمته إلى 30 مليار دولار[24].

وهذا ما أكده داود أوغلو وبقوله :"التاريخ السحيق وجغرافيا البلدين يتكاملان" ،على رغم هذه الخلافات، وقول جهان غيري نائب الرئيس الإيراني: "إننا مختلفون حول بعض المسائل لكننا نعمل عليها من أجل تسوية مشاكل المنطقة". وأضاف "لدينا اختلافاتنا بشأن بعض المسائل الإقليمية لكننا عازمون على تدبر الخلافات تحقيقا للاستقرار بالمنطقة ... ستستفيد إيران وتركيا كلتاهما من أمن المنطقة واستقرارها"[25].

في ماي 2006 حاولت تركيا القيام بدور الوسيط في الملف النووي الإيراني مع الغرب، لكن إيران رفضت ذلك لتوجسها من النوايا التركية، وصعودها الإقليمي والذي بدأ يهدد استراتيجيتها في المنطقة، إلا أنه في نوفمبر عام 2009 ، عقد مسؤولون أتراك وإيرانيون اجتماعات لمناقشة اقتراح المدير العام للوكالة الدولية محمد البرادعي ،حول إمكانية احتفاظ تركيا باليورانيوم الإيراني لمبادلته ،ورفضت إيران المبادلة خارج أراضيها، ولكنها عادت وقبلت المقترح من خلال إعلان طهران في ماي 2010 ، من خلال الاتفاق الثلاثي بين تركيا وإيران والبرازيل، وتبع ذلك قيام إيران بالرد خطيا على المقترح إلى الوكالة الدولية، لدراسته وطمأنتها بشأن عدم المراوغة الإيرانية ،حيث اعتبرت إيران وعلى لسان وزير خارجيتها منوشهر متكي لوكالة أنباء مهر الإيرانية أن": تركيا لديها معرفة كافية بمواقف إيران وبرنامجنا النووي المدني، لذا بإمكانها أن تساعد وبشكل جيد في توضيح شفافية البرنامج"، وأكد وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو أن":دول المنطقة وحدها ينبغي أن تعمل لتسوية الأزمات الإقليمية من خلال تعاونها المشترك".[26]

ترفض تركيا انتشار الأسلحة النووية، وتكنولوجيا الأسلحة النووية القابلة للتطبيق في المنطقة، كما ترى المؤسسة العسكرية التركية أن حصول إيران على سلاح نووي سيغير ميزان القوى في الشرق الأوسط وذلك على حساب تركيا، حيث يهدد ذلك أمنها القومي، وترفض الحكومة التركية الخيار العسكري ضد إيران، فقد يؤدي فتح جبهة جديدة على حدودها الجنوبية الشرقية، إلى تحرك الأكراد للانفصال عن إيران ،كما في العراق ومن ثم سوريا، وحينها يصعب وقف التحام أكراد تركيا بالدولة الكردية الجديدة، حيث يسهل الاعتراف بها من قبل الغرب لعلاقتها المميزة بإسرائيل، مما يشكل تهديدا للنسيج الوطني التركي، كما أن الحرب على إيران تلحق ضررا بالاقتصاد التركي المتشابك مع المصالح الإيرانية لاسيما في مجالي النفط والغاز، وتقلل من حظوظ تركيا بالانضمام للاتحاد الأوروبي إذا انتشرت

الفوضى والحروب في محيطها وبذلك تجد الحكومة التركية أن خطر إيران النووي أقل من تداعيات الخيار العسكري، وهذا ما سيدفع تركيا للحماية تحت مظلة الناتو النووية بشكل مبدئي، ومن ثم العمل على تحويل برنامجها النووي السلمي إلى برنامج عسكري لتعزيز مكانتها وضمان توازن دورها.[27]

ثانيا: تداعيات البرنامج النووي الإيراني السلبية على تركيا

أفرز البرنامج النووي الإيراني تداعيات كثيرة على دول منطقة الشرق الأوسط، وذلك لما للبرنامج النووي الإيراني من أهمية بالغة، ولجديته وتطوره المستمر، وتعد تركيا إحدى أكبر دول المنطقة، وقد كان للبرنامج النووي الإيراني عدة تداعيات سلبية، اثرت على الاستراتيجية التركية في مواطن عديدة.

1- احتدام التنافس الجيوبولتيكي بين إيران وتركيا

إن هذا التنافس بين تركيا وإيران ليس جديدا، بل هو ضارب في جذور التاريخ منذ معاهدة قصر شيرين 1639، التي رسمت اقدم حدود ثابتة بين بلدين في الشرق الاوسط[28]، وتتحكم فيهما إيديولوجيات متناقضة وأفكار ومنطلقات متضاربة.

أ- الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة.

منذ عهد الشاه و الحلم الإيراني بإعادة المجد القديم لإيران ، وتحويلها الى قوة جبارة كما كانت في السابق مازال قائما ، اذ يعتقد الإيرانيون انه فقط في ظل الهيمنة الإيرانية يمكن للمنطقة ان تزدهر ، وهو ما تحدث عنه في كتابه ANSWER TO HISTORY، بقوله: " أن ايران هي الدولة الوحيدة القادرة على المحافظة على السلم و الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط "[29]، و يرى الإيرانيون أن بلادهم هي المهيمن الطبيعي في منطقة الخليج ، فضعف جيران ايران يجعلهم غير مؤهلين لذلك ، و يشرح غلام رضا افخامي المستشار السابق لدى الشاه ذلك فيقول : " لا يمكن لاحد ان يضارع قوة ايران ، او ثقافة ايران ، او تاريخ ايران ". لذا يعد النظام السياسي الإيراني وفق نشأته وبنص الدستور بعد الثورة الإسلامية نظاما ديفيا يتولى فيه رجال الدين سلطات مباشرة وقوية بشكل واضح ، وبالتالي يعد نظام حكم ثيوقراطيا، بمعنى أن الدولة ومؤسساتها خاضعة لحكم رجال الدين. فالمرشد أو القائد هو أعلى سلطة في الدولة، وقد منحه الدستور السيادة السياسية والدينية، إذ ينص الدستور الإيراني في مادته الخامسة على أنه:" في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر ، وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير "[30].

ويشير الدستور في مادته الثانية عشرة إلى أن " الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب الجعفري الاثنا عشري"، ويؤكد أن " هذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير"[31]. واهتمت إيران- منذ

ثورة عام 1979م- بمزج خطابها الفكري والسياسي بالخطاب الموجه من قبل الدولة التي استمرت قومية الطابع أكثر من كونها دولة عقائدية ، وقد ادعت إيران "القوامة السياسية" باعتبارها الدولة التي تحمي الإسلام وتعمل بمبادئه وكانت تنتقد النظم العربية ولاسيما في الدول العربية المحورية مثل مصر، من منطلق ممارسة دور " الوصي الإسلامي" في المنطقة. لكن ظهر عمليا أنه منذ عام 1979م ظلت إيران تحاول التوسع تحت اسم تصدير الثورة، ونشر المذهب الشيعي باعتباره الأصح دينيا وسياسيا، فحاولت أن تضفي على الدولة الإمبراطورية طابع الدولة الدينية، و الدفاع عن امن ايران ، و التوسع إقليميا .

فقامت بصياغة وثيقة رسمية تضع التصورات المستقبلية للدر الإيراني في عشرين سنة، 2025-2005 للتحول الى قوة دولية ،و تصبح مصدر الهام للعالم الإسلامي، ثم ينعكس ذلك إقليميا، و بناء على ما جاء في الوثيقة فان ايران بصدد التحول الى نواة مركزية ،لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب اسيا ،(المنطقة العربية + بلاد الشام + سيناء) .

ب- الاستراتيجية التركية في المنطقة.

بينما يتصف النظام السياسي التركي بأنه يستند في الأساس إلى التقاليد العلمانية التي أرساها مؤسس الجمهورية التركية، مصطفى كمال اتاتورك عام 1923. وحتى في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ، وهو يتبع مسلرا معتدلا غير معادٍ للغرب، يتبنى رأسمالية السوق ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ، لذا يدعي أنه حزب محافظ ويصنفه البعض على أنه يمثل تيار الإسلام المعتدل ، حيث تم تشكيل الحزب من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي ،الذي حل بقرار صدر من المحكمة الدستور التركية في[32] 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين. يطلق البعض على الحزب وسياساته لقب: العثمانيين الجدد، وهو ما أقره أحمد داود أوغلو حيث قال في نوفمبر 2009 ،في لقاء مع نواب الحزب:" إن لدينا ميراثا آل إلينا من الدولة العثمانية. إنهم يقولون إننا العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا. نحن ننفتح على العالم كله، حتى في شمال إفريقيا"[33].

ان السياسة التركية في منطقة الشرق الأوسط تستند الى ستة مبادئ ثابتة ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- عدم التدخل في السياسات الداخلية لبلدان الشرق الأوسط.
2- الابتعاد عن الصراعات الداخلية من اجل السلطة داخل أي بلد عربي.
3- عدم التورط في الصراعات الداخلية عربية –عربية.
4- الحفاظ على علاقات سلمية اخوية ، ومستقرة مع كل بلد عربي على حدة.

5- اتباع خطة طريق للتقليل من أي تكتل لدول عربية ضد تركيا.

6- تطوير و تعزيز الروابط الاقتصادية مع منطقة الشرق الأوسط.

الا ان الواقع يشير ان هذه المبادئ تم اختراقها مع البوادر الأولى للتغيير في المنطقة العربية (الربيع العربي)، ففي تونس التزمت تركيا مبدأ المتابعة الحذرة للأوضاع ، لكن مع مغدرة الرئيس السابق بن علي الأراضي التونسية، أعلنت انقرة دعمها للحراك في تونس ، وقال وزير الخارجية آنذاك، احمد داود اغلو :"ان الثورة التونسية يمكن ان تكون مثالا يقتدى به للإصلاح "، ثم كان الموقف التركي اكثر وضوحا في الحالة المصرية ، في دعوة لنظام مبارك لإدخال إصلاحات و الاستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك الى نقد النظام علنا و مطالبته بالرحيل، في خطاب اردوغان اما البرلمان التركي في فيفري 2011، لكن السياسة التركية جاءت اكثر تحفظا تجاه الازمة الليبية، حيث عارضت العقوبات و خطط التدخل العسكري للناتو، و هذا ما جاء على لسان رئيس وزرائها بان تركيا لن توجه أي سلاح ضد الشعب الليبي، اما في الازمة السورية فالموقف التركي يتحرك بشكل تصاعدي للضغط على الأسد، و هذا نابع من التخوف التركي من الازمة السورية، فحساباتها معقدة و دقيقة جدا و حساسة، لان اثارها سوف تطال المنطقة ككل.[34]

كما شهدت العلاقات التركية الإيرانية الكثير من التنافس، وهذا ليس أمر جديد بل هو قديم منذ سنوات الدولة العثمانية ومعركة "جال ديران" بل وقبلها أيضا، اما في التاريخ الحديث، فقد مر البلدان بظروف استثنائية، حتمت التعاون الدائم، فبعد انهيار الدولة العثمانية ووصول العلمانيين إلى السلطة في تركيا بقيادة أتاتورك، تحولت العلاقة بين الطرفين إلى الدفء الشديد الذي انتهى تحالفا بين الطرفين المتمثلين بأتاتورك وخلفائه ،والشاه الإيراني بهلوي في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات. وفي 22 أفريل 1926، وقع البلدان في طهران «معاهدة صداقة» ،تنص مبادئها على الصداقة والحياد وعدم الاعتداء على بعضهما البعض، ونصت المعاهدة على إمكانية القيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد :«المجموعات في أراضي البلدين التي تسعى لتعكير صفو الأمن ،أو تحاول تغيير نظام الحكم في أي من البلدين»، في إشارة إلى الأقلية الكردية في البلدين، وفي 23 جانفي 1932 وقع البلدان في طهران معاهدة ترسيم حدود نهائية، وفي 16 جوان 1934 زار الشاه تركيا لمدة أسبوعين مصطحبا وفدا عسكريا رفيع المستوى قام بزيارة العديد من المناطق التركية، إذ وجد الشاه في «النموذج التركي» مثالا يحتذى.

وقد تقارب البلدان في مواجهة «الخطر السوفياتي» ووقفا سدا أمام «التمدد الشيوعي» في المنطقة ووثقا تحالفهما مع الولايات المتحدة وتنامت قوتهما العسكرية إلى حد كبير ليصبح كل منهما «شرطيا» في منطقته يهدد البلدان المجاورة، اعترفا معا بإسرائيل ووثقا علاقتهما بها، وفي عام 1955 انخرطا معا في تأسيس منظمة الحلف المركزي أو «حلف بغداد» وبعد فشل حلف بغداد، تأسس في

عام 1964 مجلس التعاون الإقليمي للتنمية بهدف إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة بين تركيا وإيران وباكستان[35].

أواخر السبعينات تعرض البلدان لـ«ثورة» من جهة و«انقلاب» من جهة أخرى، فقد انتصرت الثورة الإسلامية في طهران عام 1979 وتصادم النظام الإيراني الجديد مع التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، وفي عام 1980 جاء الانقلاب العسكري في تركيا بقيادة كنعان إيفرين لتعود العلاقات إلى مرحلة الفتور، لكن العلاقات عادت لتشهد نوعا من الانتعاش بسبب الحرب العراقية - الإيرانية واضطرار إيران إلى استعمال تركيا كرئة تتنفس من خلالها اقتصاديا، فعمدت إلى تمرير صادراتها ووارداتها عبر حدودها مع تركيا، والتي تمتد من شمال غربي إيران وجنوب شرقي تركيا بطول 499 كيلومترا.

ولكن بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق وظهور الدول الآسيوية المستقلة عنه في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، ظهر صراع إقليمي جديد بين إيران وتركيا على مناطق النفوذ هناك، فهذه المنطقة الممتدة من كازاخستان شرقا وأذربيجان غربا تشكل امتدادا جغرافيا وثقافيا للبلدين، وفيها ثروات نفطية وغازية كبيرة، فسارعت تركيا إلى توقيع اتفاقات اقتصادية وثقافية عدة، توجت باعتماد الصيغة التركية للأبجدية اللاتينية كأبجدية رسمية لدول آسيا الوسطى بدلا من الأبجدية الروسية السلافية مع الاستبعاد النهائي للأبجدية الفارسية العربية التي تنازعت إيران مع تركيا عليها، ووصلت الأمور بينهما إلى الصراع العسكري غير المباشر في أذربيجان الشيعية، وأرمينيا المسيحية، حيث تواجه البلدان، كل وفقا لمصالحه، فوقفت إيران «الشيعية» إلى جانب أرمينيا المسيحية، وتركيا السنية إلى جانب أذربيجان الشيعية[36].

و تسعى تركيا الى تحقيق الاستراتيجية الكبرى للبلاد (grand strategy)، بالتحول الى قوة عالمية مؤثرة، و ان تصبح بحلول الذكرى المئوية لاستقلال الجمهورية 2023، لاعبا رئيسيا في المنطقة، و ضمن العشر دول الأكثر تطور اقتصاديا ، لذلك فالاستراتيجية التركية تسعى لتحقيق هذه المكانة بواسطة مبدأين أساسيين:

1- الاستقرار الإقليمي عن طريق مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار.

2- تعزيز العلاقات الاقتصادية و تكثيفها.[37]

2- التخوف من تراجع مكانة تركيا الاقليمية

يشهد النشاط السياسي التركي إقليميا ودوليا، حراكا كبيرا في السنوات الأخيرة، خاصة بعد عودة إيران بمشروعها النووي ونجاحها في كسب الشرعية الدولية سنة 2015، في الامر الذي استوجب من المهتمين في مراكز صنع القرار السياسي عالميا، مواكبة هذا الحراك بالتحليل

والتشخيص، ودفع بالعديد من مراكز الابحاث والاستراتيجيين إلى وضع تصورات المشهد الاقليمي الراهن ومستقبله في منطقة الشرق الاوسط خصوصا، وتسليط الضوء على دور المحور التركي، الايراني في خارطة النظام السياسي والاقتصادي العالمي عموما[38].

حيث دفعت الأحداث المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط إلى تراجع مكانة تركيا إقليميا، ويظهر ذلك من خلال تراجع الدور التركي في الكثير من القضايا، خاصة داخل الدول التي تشهد حراكا شعبيا كبيرا، او الدول التي فيها صراع مسلح بين أطراف عديدة على غرار سوريا أو اليمن، حيث تبدو ايران في تدخلها باليمن اكثر تأثير من الدور التركي ، و ذلك من خلال استراتيجية عقلانية براغماتية إزاء هذه المنطقة ،و التعامل الفعال مع الأحداث وفق استراتيجيتين متميزتين:

1- استراتيجية خارجية تتمثل بتواجد عسكري واختراق منطقة القرن الإفريقي و البحر الأحمر وخليج عدن ،و يمكن اعتبارها سياسة التطويق الجيوبوليتكي الفعالة.

2- استراتيجية داخلية من خلال استثمار المشكلات المتعددة في اليمن و التدخل الدولي والإقليمي في شؤون هذه الدولة كالولايات المتحدة الامريكية، أو المملكة العربية السعودية وكل منهما و فق رؤى سياسية تخدم مصالحها.[39]

لم تكتف تركيا بدعم السعودية قائدا لعملية عاصفة الحزم؛ التي يعتقد أنها مواجهة مع إيران قبل أن تكون مواجهة مع ميليشيات الحوثيين؛ وإنما وجهت أنقرة سهام الانتقاد إلى القيادة الإيرانية؛ ودعتها إلى الكف عن محاولات بسط النفوذ عبر الوكلاء؛ حيث عبر عن هذا الرئيس التركي بالقول:" إن على إيران تغيير وجهة نظرها، وعليها أن تسحب كل قواتها ومالها من اليمن وسوريا والعراق، وعليها أن تحترم سيادة تلك الأراضي ووحدتها"،كما انتقد اردوغان التغذية المذهبية للخلافات، ووجود الحرس الثوري في كلمن سوريا والعراق[40]، ولم تمر الانتقادات التركية لإيران مرور الكرام على الأوساط الإيرانية؛ حيث قوبلت بعدة ردود، كان منها تصريح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف؛ الذي رفض اتهامات أردوغان لبلاده بمحاولة الهيمنة على الشرق الأوسط قائلا" :إنهيغذي الصراعات في المنطقة "، فيما اشار ظريف الى تراجع سياسة تصفير المشكلات التي انتهجتها تركيا منذ عام 2002 قائلا : "من الأفضل لو يتبنى أولئك الذين تسببوا بأضرار غير قابلة للإصلاح بأخطائهم الاستراتيجية وسياستهم المتغطرسة سياسات رشيدة"، وفي سعيه لتوجيه تصريحات ظريف مباشرة إلى تركيا، قال نائب وزير الخارجية الإيراني حسن قشقاوي :إن ظريف رد بشكل مناسب على تصريحات اردوغان ،وأضاف قائلا : "ينبغي على دول المنطقة وضع حلول مشتركة للمشاكل التي يوجهونها، بدلا من إلقاء اللوم على الآخرين، وعليهم عدم الإدلاء بتصريحات تتجاهل الظروف الراهنة الموجودة فيها"، وبدت الأمور متجهة إلى التصعيد عندما جاءت ردود من برلمانيين إيرانيين؛ منهم رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني علاء الدين بروجردي؛ الذي قال بوضوح أكثر" :إن تصريحات اردوغان غير مقبولة ،وأن

سياسة تركيا على مدى الأعوام الماضية سلبية وغير جادة، كما طالب بعضهم أردوغان بألا يأتي إلى إيران"، في ظل تراجع الدور الإقليمي لتركيا ،أصبح الحرس الثوري الإيراني هو القوة الأكثر نفوذا في منطقة الشرق الأوسط، و هو ما يفسر استماتة الحوثيين في تصديهم للضربات العسكرية، و بحثهم المتواصل للسيطرة على مفاصل الدولة اليمنية، فلولا الدعم الإيراني للحوثيين، ما كان لهم أن يتحولوا في فترة قصيرة نسبيا من فريق سياسي في اليمن إلى القوة الرئيسية فيه، وما كان لهم أن يحققوا هذا الصعود الذي فاق من حيث حجمه وسرعته التوقعات، وهذا يظهر من خلال الدعم الإيراني العسكري والمادي للحوثيين وفي مقدمتها حادثة سفينة "جيهان1" ، التي احتجزتها السلطات اليمنية عام 2013 ، وعثرت فيها على شحنة مهمة من السلاح مرسلة إلى الحوثيين ، إضافة الى تدريب ايران للحوثيين و تكوينهم في المجال العسكري[41]، وذلك نظرا لضعف الدور الأمريكي ،وتراجع نفوذ واشنطن في المنطقة وقد ساهم تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، فتح المجال أمام إيران وشجع الحرس الثوري الإيراني على التوسع باتجاه سوريا والعراق واليمن.

وما يؤكد قوة ونفوذ طهران في المنطقة ، هو انتشارها في العراق وسوريا والمناطق المضطربة الأخرى، حيث إن الكثير من دول المنطقة والعالم أصبحت تعو ِل عليها للتدخل في مواجهة الإرهاب، بعد نجاح الحرس الثوري الإيراني في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، إن إيران أصبحت من الدول الأكثر تجربة وقوة في الحرب على الإرهاب، ما رفع مكانتها بين دول العالم، التي تعول عليها في القضاء على الإرهاب في الشرق الأوسط[42].

تتفوق إيران على تركيا في استخدام الجانب المذهبي و الأيديولوجي، فهي الدولة الشيعية الأولى والوحيدة في العالم ،وليس لها في هذا المضمار من منافس، خاصة بعد تحول العراق إلى بلد موال لها . بالمقابل فإن لتركيا منافسين عديدين من الدول العربية وغير العربية ، بحيث إنها لا تستطيع أن تنسب لنفسها بسهولة مثل المكانة المذهبية التي تحتلها إيران، قد تكون تركيا الأولى بين المنافسين، ولكن في كل الحالات فإنها لا تستطيع أن تبسط عليهم نفوذا يضاهي النفوذ الذي مارسته وتمارسه ايران في العراق . هذه الميزة تعطي الإيرانيين نقطة تفوق على تركيا [43].

3- تهديدات البرنامج النووي الإيراني على استقرار المنطقة

ان تركيا تعلم جيدا بأن إيران ستواصل اندفاعها وتوسعها الإقليمي، خاصة بعد التوقيع على الاتفاق النووي الذي وصف بالتاريخي، و تعتبر ايران من اكبر الرابحين من هذه الاتفاقية ،لما يمنحها من حرية الحركة في منطقة الشرق الأوسط ، قد يؤدي رفع العقوبات عن إيران إلى تحرير قطاع الطاقة لديها، وتصدير المزيد من النفط والغاز بما يؤمـِن لتركيا النفط والغاز بأسعار رخيصة، وصحيح

أن موقع إيران حينها قد يؤثر على دور روسيا، ويقلص من حصتها المصدرة إلى المستهلكين في تركيا وأوروبا، ويساعد تركيا على أن تستفيد من التنافس بين الطرفين على تصدير المزيد من موارد الطاقة[44]؛ لكن استيراد تركيا للمزيد من النفط والغاز الإيراني لا يساعد على إنجاح سياسة تنويع واردات الطاقة، وقد يقوض من أمن الطاقة التركي؛ خاصة إذا فشلت أنقرة في الخروج من دائرة الاعتماد على إيران وروسيا، وكذلك في إطلاق برنامجها النووي للطاقة السلمية، وهو البرنامج الذي فشلت في إطلاقه مرارا وتكرارا منذ السبعينات من القرن الماضي وذلك لأسباب مالية في الغالب، ومنه فإن تركيا تعلم جيدا بأن إيران قد تكون خطرا عليها في المنطقة بالرغم مما قد تكسبه تركيا من تراجع أسعار الغاز والنفط[45].

كما أن الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى، لا يتطرق إلى سياسة إيران الإقليمية وعلى الرغم من أن بعض المسؤولين الأتراك يأملون في أن يؤدي إلى استقرار إقليمي، فإن الانطباع العام السائد لدى الجانب التركي ،هو أنه لن يؤدي إلى تغيير السلوك الإيراني؛ بل إن الاتفاق قد يعطي إيران دفعة إقليمية، ويعزز من اندفاعها الجيوبولتيكي، الاتفاق يقوي العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين إيران والغرب عموما، وقد يعيدها الى الدور التاريخي الذي لعبته الا و هو دركي المنطقة، وهذا يعطي طهران أفضلية إقليمية؛ خاصة مع الآمال الأميركية المعقودة عليها بالعمل على ملفات مشتركة هي في الأساس تعمل فيها ضد المصلحة التركية؛ سواء في سوريا أو في العراق أو في الخليج[46].

وفي كلتا الحالتين؛ سواء أدى الاتفاق إلى تغيير سلوك إيران أو لم يؤد إلى ذلك، فإنه سيترك انعكاساته على موقع أنقرة ودورها الإقليمي، ولا يبدو أن أنقرة قد حسمت أمرها في الاعتماد على سياسة واضحة لمواجهة مثل هذا التحول؛ وذلك باستثناء محاولة الاستفادة من الشق الاقتصادي الذي يؤمنه الاتفاق لها.

يمكن القول أن الاتفاق قد يفتح مزيدا من الفرص الاقتصادية أمام أنقرة؛ لكن الانفتاح على علاقات اقتصادية أوسع مع إيران مع بقاء التناقض في الأجندة السياسية الإقليمية للطرفين في ظل تحرر إيران من القيود والضغوط الاقتصادية والسياسية والعسكرية؛ سيؤدي إلى تآكل التوازن في ميزان القوى لصالح إيران؛ إذا لم يطرأ أي تغيير على هذه المعادلة على المدى المتوسط والبعيد. هذا الوضع قد يترك أمام أنقرة واحدا من ثلاثة خيارات:

- إما أن يدفع أنقرة إلى تغيير أجندتها السياسية في المواضيع الإقليمية لتفادي الصدام مع إيران، والاستفادة القصوى من المكاسب الاقتصادية.

- وإما أنه سيدفعها إلى اللجوء لأدوار أخرى لإقناع إيران بتغيير سياساتها بالطرق الناعمة (كتأدية دور الوسيط أو المبادر، أو زيادة الحوافز الاقتصادية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل).

- أو سيدفعها إلى القيام بشبكة تحالفات ومصالح إقليمية لاحتواء إيران.

إن الاعتماد على أحد هذه الخيارات لن يتوقف على إرادة الجانب التركي وتصوراته لطبيعة العلاقة مع إيران فقط؛ بل على السياسات الإيرانية نفسها، وفي ظل انعدام وجود المعطيات الحاسمة الآن حول عدد من الأسئلة من قبيل: هل سيغير الاتفاق حال حصوله من سلوك إيران الخارجي على الصعيد الإقليمي؟ هل سيكون التغيير في حال حصوله نحو الأفضل (تعاونيا)، أو الأسوأ (توسعيا)؟ هل سيتم الالتزام بمضمون الاتفاق وتنفيذه بشكل كامل وشفاف؟ كيف ستنعكس حالة رفع العقوبات اقتصاديا وعسكريا عن إيران على وضعها الداخلي والإقليمي؟ سيكون القطع بالمسار الذي ستتبعه أنقرة صعبا للغاية، وإن كان الترجيح يتراوح حتى الآن وفق المعطيات المتاحة بين الخيار الثاني والثالث، أو كليهما معا[47].

ثالثا:الانعكاسات الإيجابية للبرنامج النووي الإيراني على تركيا

حسب تعبير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن البرنامج النووي الإيراني شكل خطورة على السلم والأمن الدوليين، وعلى دول منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما جاء على لسان المدير العام السابق للوكالة الدولية محمد البرادعي ،حين وجه رسالة شديدة اللهجة لإيران لنيتها في إتمام مشروعها النووي، وأنه يعبر عن مخاوف العالم الجدية بشأن تطلعات إيران النووية[48]،لكن بالرغم من خطورة البرنامج النووي الإيراني على الساحة الإقليمية، خاصة على تركيا باعتبارها الدولة الأكبر من ناحية التاريخ والجغرافيا، فقد عاد البرنامج النووي الإيراني بانعكاسات إجابيه على تركيا في الكثير من القضايا .

1- زوال خطر التهديد النووي الإيراني على تركيا

تعد امكانية امتلاك إيران للسلاح النووي بمثابة مصدر قلق بالنسبة إلى تركيا ؛ على الرغم من إدراكها أن امتلاك النظام الإيراني للسلاح النووي ، سينعكس بشكل سلبي بالضرورة على أمن تركيا، وعلى التوازن الراسخ منذ عقود طويلة في ميزان القوى بين البلدين، وعلى استقرار منطقة الشرق الأوسط برمتها؛ وسيمكن كذلك إيران من بسط سيطرتها السياسية على منطقة الشرق الأوسط؛ إلا أن أنقرة حاولت التعامل خلال المرحلة الماضية مع هذا الموضوع بروية ومن دون توتر أو انفعال، بالنسبة إلى تركيا إن التوصل إلى حل دبلوماسي من دون اللجوء إلى خيار القوة العسكرية ،يعد بمثابة قطع الطريق على مثل هذه الاحتمالات السلبية وهو أمر جيد بالنسبة لها.

كما تراهن تركيا على إمكانية نجاح الاتفاق الأخير في تعطيل فرص الوصول الى السلاح النووي، بالرغم من ان الاتفاق المبرم مع مجموعة 5+1 في افريل 2015 ،لا يشترط على ايران تفكيك منشآتها النووية؛ بمعنى ان ايران ستبقى محتفظة ببنيتها التحتية النووية، ما يعني الاحتفاظ بقدرتها على

التحول إلى قوة نووية بعد انتهاء مدة الاتفاق إذا قررت ذلك، كما وافقت إدارة الرئيس أوباما على تخفيض ايران اليورانيوم المخصب وليس شحنه إلى الخارج، كما كانت تصر من قبل ، وتعد هذه النقاط التي تبقي على المعرفة النووية الإيرانية " Knowhow " وبنيتها التحتية قائمتين، لكن بالمقابل لقد نجحت إدارة أوباما في انتزاع موافقة ايران على أربع آليات رئيسة كفيلة بأن تحول امام ايران لصنع قنبلة نووية ، وهي :

1- وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة نتنز.

2- وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة فوردو.

3- منع إنتاج البلوتونيوم عالي التخصيب في مفاعل اراك.

4- ضمان وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أي منشأة في ايران ، بما في ذلك المنشآت العسكرية ، وذلك للتأكد من عدم وجود برامج نووية تسليحية سرية[49].

كما يبدو أن تركيا تستطيع على الدوام الاعتماد على المظلة النووية لحلف شمال الأطلسي لكن ذلك في حقيقة الأمر لا يرضي تطلعات أنقرة في حال كانت إيران تمتلك أسلحة نووية ، ولا يبعث على الطمأنينة بشكل كافٍ؛ سيما مع الاختبارات المتكررة والمخيبة للآمال بشأن مدى تضامن الحلف مع تركيا في الأزمات؛ لاسيما العراقية والسورية ، كما ان الاتفاق النووي الإيراني قد يؤدي إلى تحسين العلاقات الأميركية-التركية؛ إذ لطالما شهدت هذه العلاقات بين البلدين حالة من المد والجزر في السنوات القليلة الماضية ، وشهدت مشاكل ناجمة عن مواقف مختلفة أو متضاربة من حالات بعينها، أو بسبب موقف إحدى الدولتين من دولة ثالثة؛ كالموقف الأميركي إلى جانب إسرائيل إبان الاعتداء على أسطول الحرية، أو الموقف التركي إلى جانب إيران إبان فرض العقوبات على الأخيرة عام 2010 بسبب برنامجها النووي[50].

الاتفاق النووي الإيراني قد يضع أنقرة في موقع أفضل لإدارة علاقات ثنائية متعددة، مع دول الخليج وإيران من جهة، أو مع إسرائيل وإيران من جهة أخرى؛ لكن هذه الافتراضات تعد مجرد احتمالات لا يمكن القطع بها أو بأحدها، وتعتمد في النهاية على الشق السياسي من تداعيات الاتفاق النووي الإيراني؛ وهو الشق غير المذكور والأكثر غموضا في الموضوع.

تركيا تشعر بارتياح كبير إزاء الاتفاق الموقع بين إيران ودول 5+1 ،متوقعة أن يدفع هذا الاتفاق نحو تعاون اقتصادي أكبر بين أنقرة وطهران ، بعدما ضمنت تركيا أن إيران لن تتمكن من الحصول على قنبلة نووية، وبذلك زوال إمكانية وجود خطر نووي إيراني على تركيا الأمر الذي كان سيؤدي إلى الإخلال في موازين القوى في الشرق الأوسط والمنطقة[51]، على الأقل على المدى القريب.

2- المطالبة بحق تخصيب اليورانيوم مستقبلا

تعد تركيا من المدافعين عن حق إيران في تخصيب اليورانيوم محليا، كما أن تركيا لم تمارس أي ضغط من شأنه أن يعود بنتائج سلبية على إيران في التقدم في العمل على مشروعها النووي، بل ذهبت تركيا إلى أكثر من ذلك، فقد قادت مبادرة مع البرازيل لأجل التوصل لاتفاق في ما يخص تخصيب اليورانيوم سنة 2010م، وهذا يرجع إلى طموح تركيا في فعل الأمر نفسه مستقبلا؛ إذ من الممكن أن يصبح الجانب التركي في نفس الموقف مستقبلا، وإذا ما عارض حق التخصيب ذاتيا فإنه قد يغلق بذلك الباب أمام نفسه لأية عملية مشابهة في المستقبل؛ خاصة أن أنقرة تمتلك خطط نووية طموحة، كما أن اعتمادها الكبير على الطاقة واستهلاكها المتزايد لها يحتم عليها إيجاد مصادر بديلة، ولا شك أن الطاقة النووية تقع في صلب هذا التصور، وهي أحد أهم أهداف الحكومة التركية المستقبلية، وإن هذه الخطوة ستوفر لتركيا دعم خارجي إذا فكرت بشكل جدي في بناء مفاعلات نووية.

ان تركيا تعتبر فكرة إقامة مشروعها النووي هو جزء من ممارسة السيادة ،التي ارتبطت بالفيلسوف الفرنسي jean bodin، و الذي يعتقد ان العلاقة بين السيادة و الدولة هي علاقة ارتباط كلي ببناء و تطور الدولة الحديثة،[52] وهذا ما ذهب إليه أيضا الدكتور أبوهيف بقوله ": السيادة بأنها تمثل ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتوجه به الدول الأخرى في الخارج، ومن مقتضيات هذا السلطان أن يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها إراداتها وحدها، وتعبر عن هذه الإرادة الهيئة التي تتولى الحكم في كل دولة وفقا لنظامها السياسي[53]"، ومن ثم فإن للدولة انطلاقا من سيادتها الحق في وضع خطط استراتيجيتها الطاقوية داخليا ودوليا، وعلى رأسها الطاقة النووية دون تدخل من غيرها من الدول، وهذا ما تعززه معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 ، في ديباجتها في الفقرة السابعة على:" انها تؤكد على المبدأ القاضي بأن تتاح للأغراض السلمية، لجميع الدول الأطراف في المعاهدة، سواء منها الدول الحائزة للأسلحة النووية، فوائد التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية، بما في ذلك أية منتجات فرعية قد تحصل عليها الدول الحائزة للأسلحة النووية من استحداث الأجهزة التفجيرية النووية[54]"

وتعمل تركيا في الأشهر الأخيرة بعد الاتفاق النووي الإيراني سنة 2015 ،على بناء عدد من المفاعلات النووية بالتعاون مع شركات روسية ويابانية ، تقول إنها للاستخدام السلمي وتوليد الطاقة، التي تعاني تركيا من نقص كبير في مصادرها ،وتضطر لاستيراد كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي من روسيا وإيران ودول أخرى ،وفي وقت سابق رحبت تركيا، بالانتهاء من الصياغة النهائية للاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة 5+1، وجاء في بيان لوزارة الخارجية أن تركيا تعتبر الدبلوماسية هي الخيار الوحيد لحل المشكلة المتعلقة ببرنامج إيران النووي، مؤكدة أن تطبيق الاتفاق بشكل كامل ودون انقطاع ضمن رؤى مطمئنة، يحمل أهمية حيوية من حيث أمن واستقرار المنطقة، وقال البيان: «نهنئ الأطراف على جهودهم التي أوصلتهم لهذه النتيجة، ونشير إلى أهمية تطبيق الاتفاق مع كافة بنوده،

ونأمل تطبيق التعاون المنصوص عليه في الاتفاق على أسس الشفافية الكاملة، بين إيران والمجتمع الدولي ووكالة الطاقة الذرية التي ستلعب دورا محوريا في مراقبة تنفيذ الاتفاق في المرحلة المقبلة»

في شهر أفريل 2015، أعلنت الحكومة التركية انطلاق أعمال التشييد والبناء في المفاعل النووي الأول في البلاد ،ضمن مشروع يهدف إلى بناء أربعة مفاعلات في منطقة "أكويو" وحدها بمدينة مرسين؛ بتكلفة حوالي 20 مليار دولار، وبقدرة 1200 ميغا واط للمفاعل الواحد، علما بأن الجانب التركي كان قد وقع اتفاقا مع الحكومة اليابانية العام الماضي، تضمن بنداً يركز على عملية تخصيب اليورانيوم واستخراج البلوتونيوم، وقد أثار ذلك حينها لغطا كبيرا في الإعلام؛ على الرغم من تأكيد وزير الطاقة أن الاتفاق عادي ،كغيره من الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة التركية مع شركاء آخرين، وأنه لا نية حالية لدى تركيا لتخصيب اليورانيوم محليا.

قد سلط وزير الطاقة التركي تانيريلدز الضوء على الاستخدام الواسع للطاقة النووية حول العالم، وحاجة تركيا إلى الاكتفاء الذاتي من توليد الطاقة الكهربائية، حيث قال :"تشكل محطات الطاقة النووية 11 بالمائة من إجمالي توليد الطاقة على مستوى العالم طوال فترة تشغيلها، كانت محطة الطاقة النووية أكويو تنتج 28 بالمائة من إجمالي الطلب التركي على الطاقة الكهربائية وتوفر 14 مليار دولار أمريكي من واردات الوقود الحفري في العقد الأخير" [55].

و قال رئيس شركة روزاتوم سيرجي كيرينكو أن المشروع يمثل أهمية استراتيجية للعلاقات التركية الروسية. "نحن منفتحون للتعامل مع الشركات التركية في دول العالم الثالث, وليس فقط مع مشروع أكويو".كما تتطلع تركيا إلى تنوع مصادرها من الطاقة، والحد من اعتمادها على الواردات، وتخطط تركيا لامتلاك ثلاث محطات طاقة نووية عاملة بحلول 2023. وسيعمل الاتحاد الفرنسي الياباني على إنشاء محطة الطاقة النووية الثانية بالبلاد، في سينوب على ساحل البحر الأسود للبلاد, بينما تكون هناك محطة ثالثة في مرحلة التخطيط، وفي هذا المجال فإن الاتفاق النووي الأخير بين أميركا وإيران، يعزز من موقف أنقرة واحتفاظها بحقوقها المستقبلية فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم محليا بما يتوافق مع اتفاقية منع الانتشار النووي؛ لاسيما في ظل التوجهات المتزايدة لدى الولايات المتحدة ،والقوى النووية المحدودة في العالم ، لدفع البلدان الطامحة إلى طاقة نووية للابتعاد عن حق التخصيب محليا، كي لا يؤدي إتقان الدول للتخصيب بنسب عالية ،وإتقان دورة الوقود إلى وجود المزيد من الدول التي تمتلك أسلحة نووية، مقابل أن يتم تأمين الوقود النووي لها[56]،وستعتمد في تنفيذ المشروع نظام "بناء، امتلاك، تشغيل" الذي يتولى عبره مستثمر من القطاع الخاص، بعد الترخيص له من الدولة أو الجهة الحكومية المختصة، تنفيذ مشروعات البنية الأساسية من موارده الخاصة، على أن يقوم بتشغيله وإدارته بعد الانتهاء منه ، لمدة امتياز معينة تتراوح عادة ما بين ثلاثين وأربعين عاما، يحصل خلالها على تكاليفه التي صرفها إضافة لتحقيق أرباح من العوائد والرسوم

المدفوعة من مستخدمي المشروع وبعد انتهاء مدة الامتياز ينقل المشروع للدولة، أوكانزابون أوغلو رئيس قسم التكنولوجيا النووية بجامعة حاجي تيبي بأنقرة، أعرب عن تشجيعه لبناء المحطة النووية شريطة التشييد والإدارة الجيدة له وعدم الإضرار بالبيئة[57]، وأشار أن تركيا تحتاج للكثير من التطور فيما يخص الطاقة الكهربائية، لأنها تفتقر لمصادرها، وأفاد أن حصة الغاز الطبيعي المستورد والمستعمل لهذا الغرض تصل لحوالي 45% "وهذا وضع ليس مقبولا"، ورغم إقراره بأن بناء المشروع على يد الروس الذين تستورد تركيا منهم في الأصل قسما كبيرا من الغاز الطبيعي، سيزيد من الاعتماد التركي عليهم، لكنه قال إن من الواجب استغلال وكالة الطاقة الذرية التركية المشرفة على المشروع لهذه الفرصة لأقصى حد ، لاكتساب الخبرة والمعرفة في هذا المجال ،ووصف الخطوة التركية بالصحيحة لأنها لن تبقى متخلفة عن الركب في عصر وصفه "بالعصر النووي بامتياز"، وقال إن النظر للمسألة فقط من زاوية إنتاج الكهرباء ودعم الاقتصاد والتنمية خطأ، لأن الأهم في الموضوع هو التمكن من الوصول لمستوى التكنولوجيا الموجودة حاليا في هذا المجال[58].

3- الحفاظ على مبدأ توازن القوى

ان مفهوم ميزان القوى عند hans morgenthau هو من مفاهيم العلاقات الدولية ، التي تؤدي الى توازن ميكانيكي وفق قانون الفعل و رد الفعل ، و يتحكم في هذا المفهوم عاملين اثنين ،هما:

1- وجود مجموعة من الدول متدرجة في القوة ، و يتحقق توازنها بتوازن قواها القطبية.

2- وجود صراع و عندما يضطرب التوازن بفعل قوة معينة (حرب) ، او نتيجة تبدل عنصر ، او اكثر من عناصر النسق ، فان هناك اتجاها للوصول الى توازن جديد.[59]

لذلك تعد مسألة القوة امر مهم جدا للدول، خاصة فيما يتعلق بمكانتها إقليميا وعلاقتها مع دول الجوار، فكل دولة تطمح لأن تكون لها مكانة هامة على الإقليم التي تتواجد فيه، ويجب أن تسعى دائما لأجل كسب القوة بكل أنواعها GETTING POWER، وكسب حلفاء أقوياء لأجل مساعدتها في المضي في زيادة قوتها INCREASING POWER، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق في العالم تنافسا، سواء من قوى دولية خارجية ، أو من داخل الإقليم على غرار تركيا وإيران، وقد تسارعت الأحداث في هذا الشأن لتبحث الدولتين على ألية لأجل تجاوز صدام في المستقبل، وتعد آلية توازن القوى فعالة جدا وتحافظ على مصالح كل دولة.

أ- ميزان القوى بيت تركيا و ايران قبل الاتفاق النووي.

تركيا وإيران منذ 2003 أي منذ احتلال العراق ،وبعد نهاية عقد التحالف التركي الإسرائيلي الذي تشكل في عهد جمهورية أتاتورك، و تراجع في عهد جمهورية اردوغان تحديدا في 2009، واستمرار

تحالف إيران مع سوريا الذي تشكل بعد ثورة إيران 1979، اختل التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط لصالح إيران وبقيت تركيا بلا تحالف إقليمي يوازي تحالف إيران مع سوريا[60].

ومعلوم أن تركيا وإيران كدول متوسطة القوة أنيط بهما حفظ توازن القوى في الشرق الأوسط القائم منذ 1920، والذي انكسرت همزة توازنه باحتلال العراق في 2003، حيث يمثل العراق همزة وصل للتوازن بين تركيا وإيران خصوصا، و الوضع الجيوبولتيكي في الشرق الأوسط عموما، فاحتلال العراق وتراجع تحالف تركيا مع إسرائيل ،رجح كفة إيران على تركيا بعد انكسار توازن القوى التقليدي منذ 2003؛ فربحت إيران بذلك ثلاث مكتسبات من اختلال التوازن هذا:

- احتلال العراق و تدمير احد اهم اللاعبين في منطقة الشرق الأوسط.
- تراجع التحالف التركي الإسرائيلي .
- استمرار التحالف الإيراني السوري.

ولم يقف اختلال التوازن هذا بين تركيا وإيران عند هذا الحد، بل أضافت إيران لتحالفها مع سوريا، شبكة إقليمية من فواعل غير دولية مرتبطة بفيلق القدس الإيراني ، ابتداء بحزب الله في لبنان الذي تشكل غداة ثورة إيران في 1979 ،وانتهاء بالحوثيين في اليمن الذين أسقطوا صنعاء في سبتمبر 2014 ، مرورا بمليشيات لا حصر لها في العراق والشام، في حين أن تركيا لا تملك تحالفا إقليميا مع فواعل غير دولية، باستثناء التقارب التركي مع حماس ، ومع إقليم كردستان في شمال العراق ضمن هذه المنظومة، مع فارق أن علاقة تركيا مع حماس أو حكومة كردستان هو تقارب سياسي أكثر منه تحالف أمني سياسي استراتيجي كما تفعل إيران[61].

ان ايران في اطار المساومة مع تركيا على نموذج علاقة إقليمية ،كان وسط غياب عربي منذ 2003 لذلك فإن كفة إيران بشبكة تحالفاتها الدولية و غير الدولية رجحت على كفة تركيا؛ فاختل التوازن الإقليمي بين تركيا وإيران أكثر ، خصوصا وأن تركيا تمتاز بسياسة القوة الناعمة التي لا تحبذ ظروف الفوضى التي سادت العراق بعد احتلاله.

ولم يقف اختلال التوازن لصالح إيران في الشرق الأوسط عند هذا الحد، فكان للحراك العربي تحت ما سمي "بالربيع العربي" موقفا تركيا داعما و مؤيدا، كان من نتائجه معادة تركيا لعدد من أنظمة الدول في المنطقة ، فاستفادت إيران مرة أخرى من هذا الوضع الجديد، خصوصا وأن إيران تستخدم الملف النووي كورقة ضغط تجاه مجوعة 5+1.

ب- ميزان القوى بين تركيا وإيران بعد الاتفاق النووي الإيراني

قد يكون الاتفاق النووي ورقة ستستفيد تركيا منها، إذ من شأنه أن يقوي نموذج المساومة التركي الإيراني الأمريكي في الشرق الأوسط، ويضيف له ورقة إقليمية تجاه إسرائيل، وربما

يكون مدعاة لتحرك دولي ضد ملف إسرائيل النووي، إضافة إلى أنه سيجعل من إيران عامل إقليمي إيجابي في استقرار العراق وسوريا واليمن ، ويمهد الطريق لمنظومة أمن وتعاون إقليمي تشمل تركيا وإيران ،ومن يرغب من الدول في المنطقة تكون مرتبطة بالناتو كما تشير إليها مبادرة إسطنبول،

إضافة الى امكانية تقارب العلاقات السعودية التركية أو إلى تحالف بين الدولتين ، مما يحقق مجموعة من المصالح ، و تعزيز لمكانة تركيا التي نستعرضها في النقاط التالية :

- بداية علاقة استراتيجية بين السعودية وتركيا في 2015 ، يمكن أن تعوض تركيا حليفا في مقابل علاقة سوريا مع إيران؛ فتصلح الخلل الأول وتعوض تركيا حليفا إقليميا فقدته مع إسرائيل في 2009 لتحل محله السعودية في 2015،

- من شأن التقارب السعودي التركي ان ينعكس إيجابيا على القضية الكردية ، نظرا لعزم المملكة العربية السعودية على فتح قنصليتها في أربيل بإقليم كردستان، وتقريب وجهات النظر وفتح قنوات الحوار بين تركيا و الاكراد ،و أن يكون كورقة رابحة للمحور التركي العربي ويصحح الخلل الاستراتيجي في ميزان القوى لصالح تركيا.

ان الترحيب التركي بالاتفاق النووي الأخير في 2015، مرده الى محاولة الدول الكبرى محاصرة البرنامج النووي الإيراني ، و عدم السماح بالوصول لاكتساب السلاح النووي ، الذي من شأنه أن يؤثر على المصالح الحيوية في الشرق الأوسط ، و من ثم على ميزان القوى بين الدولتين حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتبر إيران قبل هذا الاتفاق دولة مارقة rogue states ،وذلك لسعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ،ودعم حركات المقاومة سواء بالأسلحة التقليدية في التجارب الماضية ،من خلال الحربين في 2006 وحرب غزة في 2008 ،أو مستقبلا عن طريق تزويدها (بالسلاح النووي) ، والذي يؤدي إلى الإخلال بالمصالح الأمريكية و الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط ،ومن ثم تعريض كل المنطقة الى خطر ، والاخلال بميزان القوى الذي ضل موجها لسلوك كل من ايران و تركيا في المنطقة، خاصة وأن الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد قد حذر إسرائيل من أنها لو هاجمت سوريا ،فسوف تواجه رد قاس من إيران وذلك تزامن مع توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين سوريا وإيران ،وقعها كل من وزيرا دفاع البلدين ، تعتبر أي عدوان على أي منهما يعتبر عدوان على الدولة الأخرى ،لقد كانت سوريا تكرر دفاعها عن حق إيران في مواصلة البرنامج النووي و حقها في تخصيب اليورانيوم [62].

استنتاجات

ان تركيا لم ترفض برنامج إيران النووي ولم تعارضه، رغم أنه قد يشكل نقلة نوعية لإيران لفرض منطقها وأيديولوجيتها على منطقة الشرق الأوسط. فقيام تركيا بمبادرة مع البرازيل سنة 2010

من اجل الوساطة للوصول الى حل يرضي جميع الأطراف بشأن تخصيب إيران لليورانيوم ، و الوقوف الى جانبها في التأكيد على حقها في تخصيبه للأغراض السلمية، جاء بناءا على ادراكها لضرورة التعامل مع الوضع بعقلانية اكثر، خصوصا في ضل الرغبة التركية في التأسيس لبرنامج نووي طموح .

الملاحظ أيضا ان الاتفاق النووي الإيراني من شأنه ان يعزز الشراكة الاقتصادية بين البلدين، لأنه يحرر إيران أكثر و يحفزها لأجل الاستثمار في مجالات عديدة ،و تكون بذلك سوق واعدة لاستثمارات أكبر، وتركيا تحظي بمبدأ الدولة الأكثر رعاية خاصة في مجال الطاقة- الغاز و النفط-، نتيجة القرب الجغرافي بين اللبدين، كما أن تركيا ترى في الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى فرصة لأجل تجنب الصراعات في المنطقة، فالاتفاق سوف يمنع التدخل العسكري على إيران ، وهذا ما قد يهدد استقرار المنطقة أكثر، وتكون له تبعات اقتصادية و اجتماعية سلبية على تركيا.

أفرز الاتفاق النووي الإيراني عدة انعكاسات سلبية على الجانب التركي، فكسب إيران للقوة واتفاقها مع الدول الكبرى ، قد يجعلها تتحرك بحرية أكبر لأجل التوسع وفرض توجهاتها على دول الجوار، باعتبار أن الرؤية الإيرانية للمنطقة مبنية على أسس أيديولوجية و مذهبية، وأن الكثير من أتباع هذا المذهب (المذهب الشيعي) منتشرون بكثرة في كل من العراق وسوريا والبحرين واليمن، الشيء الذي يدفع إيران إلى المطالبة بإعطاء حقوق للشيعة في كل من هذه البلدان، وهذا الأمر يعود بالسلب على تركيا ،ذلك أن إيران ستعزز علاقاتها مع حلفائها ما يجعل مكانة تركيا تتراجع لصالح إيران ،كما أن الاتفاق النووي الإيراني، سيجعل من تركيا تتفاوض من محل قوة في مطالبتها لتخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية في المستقبل، فلا يعقل أن ترفض الوكالة الدولية للطاقة الذرية طلب تركيا بتخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية، وفي الوقت نفسه قد سمحت ذلك لإيران .

الهوامش:

1- أ ف ب ، اتفاق تاريخي حول الملف النووي الإيراني ينهي ازمة مستمرة منذ 12 عاما ،جريدة الحياة الجديدة ،العدد 7065،2015 ، ص11.

2- ثقل سعد العجمي ، سلمية الطاقة النووية وقواعد القانون الدولي العام مع إشارة خاصة للازمة النووية الإيرانية الحالية، مجلة الحقوق الكويتية ، العدد 2، جوان 2005،ص 172.

3- محمد وفيق أبو أتلة ، تنظيم استخدام الفضاء ، القاهرة :دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1972،ص412.

4 - فراقد داوود سليمان ،العلاقات التركية الإيرانية ، مجلة دراسات إيرانية ، العدد 15 ، 2012، ص 11.

5مثنى فائق العبيدي، موقف تركيا من اتفاق الاطار النووي الايراني، ترك برنس،http://www.turkpress.co/node/13004 ، تاريخ الزيارة 2015/12/11

6علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 27 أفريل 2015، ص 3 .

7 - محمد نور الدين عبد المنعم ، مرجع سابق، ص 13.

8 مهدي بركات، تركيا تعرض وساطتها في برنامج إيران النووي، الرياض مجلة الشؤون الدولية،2010/04/12،http://www.alriyadh.com/518323، تاريخ الزيارة 2015/04/11 م.

9- لقمان عمر النعيمي ، التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية لحزب العدالة و التنمية، الموصل : مركز الدراسات الإقليمية ،2008،ص107.

10- رواء زكي يونس الطويل ، الاقتصاد التركي و الابعاد المستقبلية للعلاقات التركية العراقية ، عمان : دار زهران ، 2010، ص29.

11 القدس العربي، التعاون بين أنقرة وطهران يحمل أهمية بالغة للمنطقة، http://www.alquds.co.uk/?p=449838 ، تاريخ الزيارة 2015/04/12

12 -henri barkey, Turkish–Iranian Competition after the Arab Spring, Survival , vol. 54 no. 6 , December 2012 , p 140.

13- يسري أبو شادي ، الاتفاق النووي الأخير بين ايرا و مجموعة 5+1، مجلة الشرق الأوسط ، العدد 62،2014،ص 98.

14 الخليج أون لاين، رغبة تركية إيرانية متبادلة بزيادة التعاون الاقتصادي، http://klj.onl/s/Zt3nLL/ ، تاريخ الزيارة 2015/04/11.

15علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته، مرجع سابق، ص 6.

16علي حسين باكير، كيف يؤثّر انخفاض أسعار النفط على تركيا؟ ،عربي ،http://goo.gl/1bpPYA ، تاريخ الزيارة 2015/07/11 .

17- شحاته محمد ناصر، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، ط1، القاهرة: دار العين للنشر، 2015، ص90

18-عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2015، ص187.

19-عمر كامل حسن، مرجع نفسه، ص189.

20 علي حسين باكير، أخبار جيدة للاقتصاد التركي، صحيفة العرب القطرية، http://goo.gl/UbpGYp ، تاريخ الزيارة 2015/04/11

21 تركيا بوست،تركيا وإيران ومشكلة الغاز الطبيعي المستمرة، http://www.turkey-post.net/p-34722/، تاريخ الزيارة 2015/04/12

22أخبار تركيا، زيارة أردوغان لطهران ستعزّز التجارة البينية،http://akhbarturkiya.com/?p=54895، تاريخ الزيارة 2015/04/12م

23- علي ناصر ناصر ، مضيق هرمز و الصراع الأمريكي و الإيراني ، بيروت: دار الفارابي ،2013، ص183.

24 - hasan turuc ,turkey and iran , international studies research, vol 4, april,2012,p41.

25فرانس 24، إيران وتركيا تسعيان لتجاوز خلافاتهما وتعزيز مبادلاتهما التجارية، http://www.france24.com، تاريخ الزيارة 2015/04/12م

26- وكالة الأنباء الكويتية، متكي... دور تركيا يساعد في توضيح شفافية برنامج إيران النووي، http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=2062170 ، تاريخ الزيارة 2015/04/04م

27- طيب رجب أوردوغان: تركيا تطالب العالم بمواجهة البرنامج النووي الصهيوني، صحيفة الشعب، http://www.alshaab.com/news.php?i=23091، تاريخ الزيارة 2015/03/22.

28 - خورشيد باشا ، رحلة الحدود بين الدولة العثمانية و ايران ، القاهرة :المركز القومي المصري ، 2009، ص51.

29- تريتا بارزي ، حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين اسرائيل و ايران و الولايات المتحدة ،ترجمة امين الايوبي ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2008، ص 25.

30- أحمد بن محمد مهدي ،عوائد الأيام، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، العراق، ص 188 – 189.

31- دستور إيران الصادر عام 1979 شاملا مع تعديلاته لغاية عام1989 ، ترجمة: المؤسسة الدولة للدمقراطية والانتخابات، المادة 12، ص14.

32- ادريس بوانو، اسلاميو تركيا..العثمانيون الجدد،الطبعة الأولى،دمشق:مؤسسة الرسالة،2005،ص 71.

33 احمد داوود أوغلو،نحن العثمانيون الجدد، أخبار العالم، 2009/11/24،http://www.akhbaralaalam.net ، تاريخ الزيارة 2015/04/12م

34- بتول هليل جبير الموسوي ، العثمانية الجديدة و مواقف تركيا من الشرق الأوسط ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ،العدد 45، ص 80.

35ثائر عباس، العلاقات الإيرانية التركية.. التنافس في ظل التعاون، جريدة العرب الدولية- الشرق الاوسط- ،2014/01/22/ العدد 12839، http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&article=758544&issueno=12839#.Vw1k4NR97Dd ، تاريخ الزيارة 2015/04/12م

36 - ثائر عباس، العلاقات الإيرانية التركية.. التنافس في ظل التعاون، مرجع سابق

37- عبد الله النفيسي و اخرون ، المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية ،عمان : دار عمار للنشر و التوزيع ،2014، ص108.

38سعد مسلم، الدور الإقليمي التركي.. صرورة لاستقرار المنطقة، الثورة يومية سياسية، http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=91611457920091221222015 ، تاريخ الزيارة 2015/04/13.

39- عمر حسن كامل ، مرجع سابق، ص 348.

40 - محمود سمير الرنتيسي ، عاصفة الحزم و حدود التنافس التركي الإيراني في الساحة الإقليمية ، تقارير، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات ،افريل 2015، ص4.

41رغيد الصلح، لماذا تقدم الإيرانيون وتراجع الأتراك؟، جريدة قريش، http://www.qoraish.com/qoraish/، تاريخ الزيارة 2015/06/13 .

42موقف عربي 21، المركز الإيراني يتباهى بصعود إيران وتراجع تركيا، http://arabi21.com/story/808969/، تاريخ الزيارة 2015/07/13.

43رغيد الصلح، المرجع السابق.

44 -Roza habibi, akbar mahdizah , iran and turkey : from regional copetition to trading partnership , *International Letters of Social and Humanistic Sciences, vol 24 ,2014, p29.*

45علي حسين باكير، تركيا.. ومحاولات دخول النادي النووي، الإسلام اليوم، 28 /04/ 2006،

http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-78-7174.htm،تاريخ الزيارة 2015/04/14

46 علي حسن باكير، الاتفاق النووي الإيراني في حسابات تركيا المستقبلية الفرص والتحديات، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص7.

47 علي حسن باكير، الاتفاق النووي الإيراني في حسابات تركيا المستقبلية الفرص والتحديات، مرجع سابق، ص 8 - 9 .

48الوسط جريدة يومية سياسية مستقلة، قرار الوكالة رسالة تحذير لإيران، فيينا، 2003/11/27م،عدد 447، ص 12.

49- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، قراءة في الاتفاق النووي الإيراني ، تقدير موقف ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2015، ص 4.

50 علي حسن باكير، مرجع سابق، ص 5.

51إسماعيل جمال، الاتفاق النووي الإيراني يخدم تركيا اقتصاديا ويشرعن برنامجها النووي، يومية القدس العربي، http://www.alquds.co.uk/?p=374059 ، تاريخ الزيارة 2015/04/14م

52 - Pierre de Senarclens, Mondialisation, Souveraineté et Théories des relations internationales, Paris : Armand Colin, 1998, p07.

53 - إبراهيم محمد العناني ، التنظيم الدولي : النظرية العامة، القاهرة : دار الفكر العربي ، 1982، ص 25.

54 - محمود حجازي محمود ، حيازة وإستخدام الأسلحة النووية في ضوء أحكام القانون الدولي، القاهرة :دار النهضة العربية، 2005، ص124.

55Invest in turkey ، أخبار من تركيا، تركيا تبدأ العمل في أول محطة للطاقة النووية، http://www.invest.gov.tr/ar-SA/infocenter/news/Pages/160415-akkuyu-npp-construction-begins.aspx ، تاريخ الزيارة 2015/11/15 .

56Invest in turkey ، مرجع سابق.

57الجزيرة نت، تركيا تخطو نحو النووي ، 2015/09/12م، http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews، تاريخ الزيارة 2016/04/15م

58الجزيرة نت، تركيا تخطو نحو النووي ، المرجع نفسه.

59- عادل فتحي عبد الحافظ ، النظرية السياسية المعاصرة : دراسة النماذج و النظريات التي قدمت لفهم و تحليل عالم السياسة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة 1997، ص 240.

60- تركيا بوست، التحالفات وتوازن الشرق الأوسط، http://www.turkey-post.net/p-13764/ ، تاريخ الزيارة 2015/08/16.

61تركيا بوست، التحالفات وتوازن الشرق الأوسط، مرجع سابق.

62 - Robert lowe and Claire spencer, , Iran , Its Neighbours and the regional crises , chatham house (the boyal institute of international affairs) , December 2006 , p75.